

مؤسسة كاشف الغطاء العامة

استمارة المخطوطة

رقم القرض:

اسم الخليل: Book AS 76 تحول إلى:

اسم المخطوطة:

اسم المؤلف:

الجزء:

الموضوع:

اسم الناشر:

مكان النشر:

تاريخ النشر:

عدد الصفحات: ٤٤

طول الصفحة: ١٩٥ سم

عرض الصفحة: ١٢ سم

عدد الأسطر: ٢٣

طول السطر: ١٥٢

حالة النص: جيدة

حالة الورق: جيدة

لون الورق: أصفر

اتجاه النسخ:

مصدر المخطوطة:

اسم الساحب:

اللغة:

تاريخ السحب: ١٢ / ١١ / ١٤٠١

الملاحظات: ٣ / ٧ / ٤٤



رسالة في الشكوك الغير  
المقصود



ایضا الزمخردیات  
تکون حسیات روسه  
لک طبعی مع مرقعی  
عبد الرضا

سم الله وبه تنق  
ابن قوليه ~~عن~~ عن سعد بن احمد بن محمد بن الحسين  
بن سعيد عن معمر بن خلاد قال قال ابو الحسن ما ذنبان  
صارا بان في غم قد غاب عنهما عار واما باض في يوم  
الاسلام من جب الرباسه ثم قال لكن صفوان لا يحب  
الرباسه كثر عنده رجال هذا السند كلهم ثقات لا خلاف  
وابو الحسن هو الرضا عليه السلام ويصدق ان يكون هذا  
الحديث نصب عين المسترخين من اهل العلم للرباسه  
ويعرفوا انها دواعي حال اعانتنا الله عز وجل  
على مراقبته وحبه ما احب وبغض ما كره  
اللهم صل قلبى عن كل ما لا يقربى اليك ولا  
يحظن عندك

قال الصادق لعبد الملك بن أعين في حديث  
جعفر بن محمد في الجنة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحليم

الحمد لله الذي هدانا الى الفطرة والصلوة على محمد وآله العشرة ائمة بعد  
نقد شئنا بعض الاخوان غريب رسالتنا التي كتبناها في حرمة خلق الحليم  
فقلنا اني كتبنا مضمون ما كتبته بالفارسية فاعلم ان حرمة خلق الحليم  
من المسائل المسلمة عند الفقهاء الامامية لا خلاف فيها بل عد حرمتها اليه  
البهائي في رسالة العقائد من حرمتها من عقائد الامامية وانها من  
الكليات كزكرب الطر وسانله وعن السد في شايع الجاه دعوى الاجماع على  
الحرمة يؤيده عدم نقل الخلاف وارسال الشيوخ الحرمة ارسال المسلمات  
كما في المواثيق الغربية لغير المحققين وجامع النعماني في حقه في احكام الحام  
والشهيد الادري في القواعد فانه حكم على الخشوع حرمة خلق الحليم لاحتمال  
ان تكون رجلا وظاهر هذا ان المسلمين المسلمات التي لا كلام فيها  
وصرح التقي المجلس بان الحرمة هي ظاهر اكثر العلماء وحكمي عن الشهيد  
ما تقدم وعقبه بان ظاهر نقل الخلاف في الحرمة وولده العلامة المجلسي  
في الحليم قال انما هي الحرمة هي المشهورة بين العلماء والفاضل  
الكاشاني في المفاتيح والوافي انتم بالحرمة ونسب المصراع بالحرمة الى  
جماعة من الفقهاء حيث ان المسلم ليس لها عنوان مخصوص  
في كتب النرجع وانما عكس في عدد المحرمات في كتابه القضاء  
او في احكام الحام وذكر الحرمة في كنف الغطاء في ذيل مسئلة ماء الحام  
وارسلها ارسال المسلمات وكذا صاحب الجواهر في كتاب الحج  
وذكرها النبي على سبط الشهيد الثاني في الدر المنثور وارسلها  
ايضا ارسال المسلمات ومثله آية الحر العلي في الوسائل ورسالة  
المحدث البجائي في الحدائق والسيد المتبحر السدعي في  
في المواهب والكل ارسلوا الحرمة ارسال المسلمات من دون لفظ على الاقوى

والسيد محمد  
الحراني  
في شرح  
العقود  
م

تقدم الى الفطرة اشار  
الى ما جاء عن النبي  
والفطرة الفطرية  
والفطرة الفطرية  
والفطرة الفطرية  
والفطرة الفطرية

لان صاحبها جاء لمر بال  
وشهدت بالمعصية وجاء  
اللعن على فاعلمت ما تحسن  
قال الله تعالى قد سررنا  
ونقول يعني الامامية  
تجرم الري والرثوة و  
السحر والقمار وخلق  
الحليم الخ  
م

او على الاقوى  
ظهور على الاقوى







ولا ينبغي التعريف وجهه وان بلغ حال الكبر فقال عليه الصلوة ذلك  
 بما قدمت ايدهم وان الله ليس بظلام للعبيد فدل ان من  
 حرم اللحم كان كالنساء فلا تراه له جلاله ولا وقاره وكان حرما نهكالا  
 وعقوبه له لعنه تعالى بصدور الخلق منه باختياره او عقوبه للايات  
 التي جنت سريره وعلموا ما يوجب هذا التكال ويؤيد ذلك  
 ان معوية بن ابي سفيان قال للحسن بن علي لما قال عليه الصلوة ان  
 في القرآن تديما لكل شيء اى اية تجمع بين الجنتي وحيتك وكان  
 معوية كوجع الحية فقال الحسن عليه الصلوة والسلام قوله تعالى والبلبل  
 الطيب خرج نبأه باذن ربه والذي جنت لا يخرج لا تكلم  
 فقول في الحديث الاول ذلك بما قدمت ايدهم وفي الثاني والذي  
 جنت لا يخرج لا تكلم دلالة ظاهرة على ان خلق الله اختيارا رافض  
 ومن الله المحرمات الموجبة للتكال ولغضب الجبار الكلف عت  
 جنت السريره حيث حرمان الله ~~الصلوات~~ تكال من الله وغضب  
 ومنها ما رواه الشيخ بن ابي جمهور في عوالي اللئالي عن رسول الله  
 صلى الله عليه واله انه قال ليس من امت سلق ولا خرق ولا خلق  
 وظاهر ان قوله ليس من امت اشارة الى حرمة السلق والخرق والخلق  
 فان السلق كثر الكلام مع الوقاحة وقلة الحياة والخرق تبذير المال والخلق  
 خلق الحية كما نضر عليه اهل العلم بالحديث واللغة  
 ومنها ما في الوسائل والدر المنثور من الاستدلال على حرمة  
 خلق الحية بما جاء من ان على ازاله شعر الله كالمه وما كان  
 عليه الدية كما فعله محمد في الشرع فتأمل ومنها ما روينا  
 باسنادنا عن النبي الصدوق في الحضان باسناده الصحيح عن  
 ابي عبد الله انه قال ثلثة طوائف من الناس لا يكلمهم الله يوم القيمة  
 ولا ينظر اليهم

في عيب النكاح

ولا ينظر اليهم

معموما

مبيناً قد لت الآية على حرمة كل تغير لخلق الله بمعنى ما كان او حيا  
 ومنه خلق الحية التي هي حلية الرجل وقاره ويشهد له حديث لعنه  
 الواشرات والمتنصتات والمستنصات للغيرات خلق الله فنص على انه  
 عليه واله على ان التنص الذي هو نفث شعر الوجه والوش الذي نشره المرأة  
 في الاسنان المرسمة فكلها وحلها والوش في يد المرأة ويدها كالتغيير  
 خلق الله كما نص ايضا الشهيد الاول على كونه ~~خلق~~ تغيير لخلق الله  
 فاذا كان كل ذلك داخلا في عموم حرمة التغيير فخلق الحية داخل  
 بالضرورة ونصف اجلة المتضمن منا ومن علماء المحدثين على ان المراد  
 من الآية كل تغير لخلق الله عن وجهه صورة او صفة من عالم باذن  
 الله فيه وما جاء به الاذن لا يمنع من التمسك بالعموم كما قرر في  
 محله وبالحمل الآية دللت بعمومها على ان الاصل الثاني  
 حرمة كل تغير لخلق الله فهي حاكم على الاصل الاول اعني اصالة  
 الا باحده واصالة البرائة لا يقال التغيير في الآية منصرف الى التغيرات  
 البسيطة كالجب والحصى اذ لم يكن من المحل لا نأقول نص النبي على مثل  
 الوشم ونشر الاسنان والتنص من تغيير لخلق الله واعتراف الفقهاء  
 والمفسرون بكون كل ذلك من تغيير لخلق الله لا يبقى مجالا  
 لهذا المصداق الاشكال وثاننا فقد جاز النص من المعصوم  
 على ان الحق من المثل كما سيأتي بيان انشاء عن قريب ونص  
 فخلق داخل في التغيير المحرم على كل تقدير حتى لو حصرناه في التغيرات  
 البسيطة كالمثل ونحوها فلم يبق اشكال في دلاله الآية  
 على حرمة خلق الحية والاستدلال بالآية على حرمة  
 خلق الحية لا يختص بالاختصاص بل يظهر من الحديث بقوله

لأنه من التغيير  
 والوشم ونشر الاسنان  
 لا يقع فيه غير انه  
 تغيير لخلق الله  
 خلاف القطر  
 م  
 في قوله تعالى  
 لا يغير لخلق الله  
 ان خلق الله



وقال المحدث الكاشاني في الوافي وقد افق جماعة من الفقهاء بتحريم  
خلق الخبيث وربما يستعمل لهم بقوله سبحانه حكمة عن النبي  
اللعين ولا منعه فليقتل خلق الله النبي وأما الروايات  
الدالة على حرمة خلق الخبيث فكثير منها ما رويناها من عدة طرق  
صالح من كتاب الجعفریات المعروف بالاشغيات عن  
محمد بن محمد الكوفي عن أبي الحسن موسى بن أسعيل بن موسى بن  
جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال قال  
مولى خديجة عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن  
جده علي بن الحسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب أمير المؤمنين  
قال قال رسول الله خلق الخبيث من المثلثة ومن مثل فعليه لعنة الله  
وهذا الحديث صحيح صريح في الحرمة ولولم يكن في الباب إلا هذا  
لكفي في الحكم بالحرمة الكبر والصحة نرويه عن ثقة الأئمة  
الكوفي في الكافي بأسناد عترة أمير المؤمنين إن جماعة كانوا يخلقون  
اللعين ويقتلون الثوار فسخطهم الله بما رأوا وقد أكنى العلامة  
الحلي في الحكم بالحرمة في المصنفين الحديث الصحيح وكثر المحدث  
المجهر في الحديث قال فإن المسخ لا يقع إلا على ارتكاب  
محرم بالغ في التحريم وقبلهم المحدث الكاشاني في الوافي  
استدل بذلك الحديث على حرمة خلق الخبيث أقول وفي صدر  
هذا الحديث ما يدل على أن الإمام في مقام الزجر والتوبيخ على  
خلق الخبيث وعظم الحرمة وإن كان فاعل المخلق مسخ  
والله أحد من خلق في المسخ بمنزلة الجرم والملا بما إلى مسائلها من المسوخات  
سند في كتابنا ورواه الصدوق في التفسير في باب غسل يدهم المجمع ودخل الإمام  
إلى أمانة عقليتنا يا ربنا  
فإن أهل الكتاب يقصون عنا نبيهم ويوغرون هيباتهم فقال لهم قصوا أسباغكم عن النبي صلى  
ووفروا عنا نبيكم وخالفوا أهل الكتاب والعشائير جمع عشرون وهي الخبيث م

[illegible]







قال السيد  
بعضهم لما  
لحقه لالحف  
ان شترى  
في الاصف  
عن اصحاب  
القوات  
وكما ان  
(نسخة)

١١  
اتصى بالرسالة التي ارسل بها الى اهل مكة في سنة ١٢٠٠ هـ  
عند انقضاء شهر ربيع الاول سنة ١٢٠٠ هـ  
بالتدبير القوي والخيال العظيم  
واعلم ان من اهل مكة العجبة التي قد يكون  
لها من اهل مكة العجبة التي قد يكون  
والتي لا يمكن ان يكون لها من اهل مكة العجبة التي قد يكون  
عن اهل مكة العجبة التي قد يكون لها من اهل مكة العجبة التي قد يكون  
والفاسد الباطن الذي قد يكون له من اهل مكة العجبة التي قد يكون  
فان المرأة كلما عذرة وقت شهودها فادارها رفع الحجاب  
فيها اضغاث الخرافات فلا ريب في ترتب الفساد في  
وتقررت الحجة ان النساء الفواحش في  
التي لا تحصى ولا تعد التي سادت في التدبير والشعور  
البلاد التي قد بلغ في التدبير والشعور  
الملايين والرجال الذي احتال عليه نابليون  
ولو كان الباب المكاره حتى طلت منه  
وارسل اليه تلك الفرس ان تقضي  
فيها التي قد بلغ في التدبير والشعور  
القوى التي لا ترفع بالتدبير والشعور  
تترتب على ذلك انت الفساد لا الهية  
وكما عرفت في تلك الفرس التي قد بلغ في التدبير والشعور  
لها عند المسلمين الشرقيين اتباعا لقوله  
الا الهية عند المسلمين الشرقيين اتباعا لقوله  
تعالى يدنين عليهم من جلايسهم  
اي يرخضون على وجوههم وابل نهض لا يفتنون  
فخصا الشرفهم وعصمتهم من اهل مكة



الرتبة ذلك الذي لا يؤمن بالله  
 قال تعالى ادنى حشر لا يؤمن بالله  
 اى الحجاب انهم احسن حجابا من  
 ان يعرفوا الله الربوبية حجابا من  
 يتعوض الله غفورا رجايا في الباطن والظاهر  
 وكان الله غفورا راسخا في التدين  
 الصالح الطاهر في محبة الله تعالى  
 لا يرون الطاهر في محبة الله تعالى  
 يرفع الحجاب وسادته للرجال في التدين  
 والمواظبة على الرجال وان يرفض مع  
 رتبة الرقص كما تبطله رتبة الرجال  
 الا الجانب من شأنتهم من الرجال  
 الشكر على علة من الرجال  
 الجالس الشكر على علة من الرجال  
 ويعدون ذلك يستجدون بالرجاء  
 وكان الحربة وسادته من الرجال  
 وشبه الذين يجدون المحرمين في  
 كالرجال ورتبت المحرمين كالرجال  
 كالرجال وسعد رتبة الحجاب كالرجال  
 الاسواق وسعد رتبة الحجاب كالرجال  
 وذلك عند من سيطرة التدين  
 وعدم خلاف من التوحش سبحان الله  
 الرطوبة لا عدم المبالاة  
 بالنوايس وعدم الانزاع بالملابس  
 باحكام الدين وسادات  
 الحيد انات في الاجتماع الذي  
 في الاسواق والطرق

التطويق الثاني من الطرق التي تعلم من بعض الاحباب في القبول  
 في لزوم الهدم وارجاع الشك الى الشك في الثلاث والاربع باروزي  
 انه لا بعيد الصلوة فقيه بل محتمل لها ويدبرها فانه اذا جلس  
 يرجع شك الى الثلاث والاربع كما سمعت تقريره سابقا  
 وفيه انه لا يدل على لزوم الهدم لان وجوب الهدم حكم شرعي وقوله  
 ما أعاد لا يشرع الاحكام بل هو ناظر الى ان العارف بالاحكام  
 يلتفت اليها ويدبر صلوة هذا مع ان الظاهر من قوله في جواب  
 اسأل اليس قد ورد لا بعيد الصلوة فقيه فقال عليه السلام انا  
 ذلك في الثلاث والاربع فاعلم ان العلاج والتدبير لك رالیه هو  
 البناء على الأكثر وعمل الاحتياط والامثلة الهدم وارجاع الشك الى كل  
 فلا دلالة فيها عليه  
 لا يقال انه لو شك بين الاربع والست في حال القيام اليس يقولون  
 بل لزوم الهدم فبدل تحت عنوان من يدري ارسا صلي او خسا  
 فان كان الظاهر منها كون الشك بشرط عدم الزيادة فكيف يصير هذا  
 الشك الحاصل في حال القيام داخل في تلك الاخبار وان الزيادة غير  
 مانعة من الدخول فالعكس غير مانعة في فرضنا  
 لانا نقول فرق بين المقامين حيث ان الزيادة في الاربع والست معلومة  
 وانها ملغاة تحكم بعد ما وبعد ضررها فيلزم الهدم او يكون مصداقا  
 للروايات بخلاف المقام اذ الزيادة غير معلومة الزيادة ومحتملة لان  
 تكون بعض الاربعة فالحكم بهما لا يدل من دليل فان لم يكن  
 شمول اخبار الشك في الثلاث والاربع لتمام لزوم الهدم وكان النقص  
 من مصاديق تلك ولا نقوله بدورها لا يدل على جواز الهدم فتم  
 نعم يمكن ان يقال انما تأملنا فيما ورد في البناء على الأكثر ويكفي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلوة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين  
 أما بعد فيقول راجي فضل ربّه ذي المنن ابن السدر العلاء الهادي  
 حسن المشير السبحي صدر الدين الموسوي الكاظمي هذه تحقيقات في فقه  
 الشكوك الغير المخصوصة وهي كثيرة لا تدر في عدد لها اول بل المهم ادلا  
 تاسيس الاصل فيها فقد يقال انه البناء على الاقل بالتمسك باصله  
 عدم الزيادة فيخرج به عن الاصل الا في المقام ولولا ما دل على  
 خروجه في الشك في الاوليين وما في حكمهما من الحكم بالفساد وفي  
 الشك في الاخرين من البناء على الاكثر لقلنا به في جميع ذلك فيخرج  
 ما دل الدليل على خروجه وبقي الباقي فيعمل على مقتضى الاصل في سائر  
 صور الشكوك الغير المخصوصة اذا لم يكن للاصل المذكور معارض بعد  
 تحقق مجراه تقول لا مانع من ذلك اذ ليست الزيادة التي تنفي  
 بالاصل في الشك في الركعات الا كالزيادة التي ينكح فيها في الانفال  
 فتقضي بالاصل لان احتمال الزيادة هنا من الشك في وجود المانع  
 لكون الزيادة هنا مانعة عن الصحة فتدفع بالاصل بل حتى لو  
 قلنا ان عدم الزيادة شرط لان الشرط العدمي يحترز بالاصل  
 وبعبارة اخرى ان الشك في العبادة من جهة احتمال مدخلية  
 امر عديمي باي نحو كانت تلك المدخلية المرجع فيها الاصل فاذا  
 حكم الشارع بعدم الزيادة المانعة فقد حكم بثبوت المطلوب  
 لان المفروض انه لا جهة تقضي الفساد غير احتمال الزيادة  
 فاذا حكم بعدمها فلم يبق ما يوجب الفساد لان الشك  
 سبب عن احتمال الزيادة المفسدة وقد حكم بعدمها

لا يقال

تقرر حاله  
 عدم الزيادة

لا يقال ان الشارع امر بالصلوة التي هي ذات اربع ركعات خارجة  
 فلا بد من احراز كونها اربعة ولا يمكن ذلك بالاصل لان نفي احد  
 الصدين لا يوجب ثبوت الصدين الاخرين لان الاربع ركعات مثلا متميزة  
 بل انها عن سائر اعداد ومضادة لها واذا فرض الشك فيها فليست  
 باربعة فعليه قطعاً لان الاربع هي التي توجد في الخارج وتكون  
 مضادة لسائر الاشياء والمفروض انها ليست كذلك فاذا اراد  
 اثبات كونها اربعة باصله عدم الزيادة كان ذلك اثباتاً  
 لوجود احد الصدين باثبات عدم الاخر لا انا نقول ليس معنى  
 كون الصلوة اربع ركعات ما ذكرت لانه لو كان كما ذكرت كان  
 التقيد بعدم الزيادة عقلي لا شرعي ولو كان شرعاً حده كان  
 لغواً بل هو كون الاربعه الخارجية غير قابلة للزيادة فلا معنى  
 لاعتبار عدم الزيادة فيها كما لا معنى لاعتبار عدم البصر في الجدار  
 ولا ريب في كون التقيد شرعي وليس المراد من الاربعه هذا  
 المعنى بل المراد باهمية الاربعه القابلة لان توجد فقط ولان  
 توجد في ضمن الخمسة مثلاً ولذا اعسر الشارع كونها عند عدم الزيادة  
 فطلب الاربع ركعات لم تكن فيها زيادة ويدل على ذلك  
 التعبير بالزيادة وبكونها مفسدة ولا لكان لغواً فاذا ثبت  
 ذلك فليس المقام من مقام البناء على احد بنفي الصدين الاخر  
 فلا مانع من التمسك بالاصل في كل ما شك في ما يفترق من  
 الزيادة الا ان يدل دليل على خلافه  
 لا يقال ان ذلك حسن لو جاز القول على الاصول المتقدمة لان اصاله  
 عدم الزيادة ليس لها اثر شرعي وهو كون الباقي اربعة ركعات  
 اركان الصلوة تامة وامثال ذلك مما يراد من اجزاء الاصل

صالح  
 في الاشكال على  
 عدم الزيادة

في الجواز من  
 الاشكال

في الاشكال ايضا على  
 الاصل



في الجواب عن الاشكال

لا نقول بغير نفس عدم الزيادة ناشئ في وجود الاربعه التي هي  
وعبارة اخرى ليس اجراء عدم الزيادة جزء وجوده الصلوة حتى  
يلزم ما ذكر بل الذي استفيد من ادلة اعتبار عدم الزيادة كونها  
مانعة عن الصحة لا عن وجود نفس الاربعه ركعات وعبارة  
اخرى الزيادة تفسد الصلوة الموجودة التامة العلة والشايع  
اعتبر عدم الزيادة وكلا مع قطع النظر عن احتمال المفسد بقطع  
صحة الموقوف فاذا حكم الشايع بعدم المفسد فليس معنى حكمه  
بعدم المفسد الا كون المطلوب تام كالممكن فيه الدليل الاحتمال  
ففي الحقيقة حكمه بعدم الزيادة حكم بثبوت المطلوب فلا حاجة  
الى التذكير في الابرار  
هذا مع ان في المقام جملة من الاحاديث والروايات تدل على ان الشك  
في الصلوة لا يوجب الاعادة وان البطلان معلق على استيقان  
الزيادة مثل قوله عليه السلام اذا سلمت الركعتان لاويتان  
سلمت الصلوة ومثل ما دل على ان البطلان معلق على استيقان  
الزيادة وان الزيادة المحتملة فلا توجب الاعادة في نظر الشايع  
مثل ما رواه زرارة في الصحيح عن ابي جعفر قال اذا استيقن انه زاد  
في صلوة المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلوة استقبالا صحيحا  
زراره الاخر عن ابي جعفر قال اذا استيقن انه زاد في صلوة  
المكتوبة ركعة لم يعتد بها واستقبل الصلوة استقبالا صحيحا  
عليه السلام اذا استيقن ان مجهودا على انه اذا لم يستيقن  
انه زاد فلا استقبال واصح منها ما رواه الشيخ عن زيد النخعي  
عن ابي اسامه قال سئل عن الرجل صلى العصر ركعتين  
او خمس ركعات قال اذا استيقن انه صلى حسا او  
سنا فليعد فاذا كان لا يدري زاد ام نقص فليكره وهو

في الاستعمال بالروايات على عدم البطلان باحتال الزيادة في الصلوة

في الحديثين

جالس الحديث

جالس الحديث ومثله ما رواه عن الرضا ع قال الاعادة في الاوليين والسهو في  
الاخيرتين فان معناه ان السهو غير مفسد في الاخيرتين  
وربما يظهر من بعض الاخبار انحصار الشك الذي له علاج في الاخيرتين  
بعد احراز الاوليين ولا ريب ان البطلان فيما زاد على ذلك مثل رواه  
عمار بن ابي ابي قال سألت ابا عبد الله عن شيء من السهو في الصلوة  
فقال الا اعلمك شيئا اذا فعلته ثم ذكرت انك اتممت او نقصت  
لم يكن عليك شيء قلت بلى قال اذا سهوت فابن على الاكثر الحديث  
وما رواه عمار ايضا عن ابي عبد الله انه قال يا عمار اجمع لك السهو في  
كلمتين متى ما شككت فخذ بالاكثرفاذا سلمت فاتم ما طئنت انك  
نقصت فان ظاهرك هذه الاخبار انما في مقام بيان العلاج المقرر  
شرعا للسهو في الصلوة وان ما يمكن فيه ذلك فهو قابل للعلاج  
وما لا يمكن فيه ذلك العلاج فلا علاج له نصير ان يقول الطبيب  
الا اعلمك علاج قطع الحصى فذكر علاج صنف خاص منها فيعلم ان  
سائر اصنافها لا علاج له بعد احراز ان في مقام بيان علاج الجميع  
وبالجملة تدل روايات عارضة ان القابل للعلاج من الشكوك هو  
الذي يصح فيه البناء على وقوع المشكوك بالبناء على الاكثر وما  
لا يمكن فيه ذلك فلا علاج له لان العلاج المقرر شرعا في السهو  
في الصلوة هو البناء على الاكثر  
ويمكن ان يقال ان المراد من السهو في احاديث عار هو السهو المعهود  
والغرض بيان ما يمكن فيه العمل بالاحتياط لا انه في مقام  
بيان حال مطلق السهو حتى الشك في الزيادة فلا يمكن  
فيه عمل الاحتياط والبناء على الاكثر غير مستعرض له والمردح فيه  
القواعد الشرعية فان تم اصل عدم الزيادة فهو دالا فلا  
وقد يتأمل في ذلك كون المراد خصوص السهو المعهود من ذلك

الاخبار في ان بعض تدل على بطلان الشك في الزيادة على الاخيرتين

في الاشكال على صحة تلك الاستفادة



بظنية بعض الاخبار الاخر الى روايات عارضة ما عن معاني الاخبار  
 عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله عليه السلام انه  
 سئل عن رجل لم يدري او اعادة صلى ام اثنيتين فقال لم يعيد  
 الصلوة فقال فاني ما روي ان الفقير لا يعيد الصلوة قال  
 عليه السلام انما ذلك في الثلث والاربع مثل ما رواه الحسن بن  
 علي الوشاء قال قال لي ابو الحسن الرضا الاعادة في الركعتين الاولتين  
 والسهم في الركعتين الاخيرتين قد كنت هذه الاخبار على ان المقام  
 الذي لا يعيد الثالث فيه انما هو الاخيرتين ولا يطلع حصر عدم  
 الاعادة في الثلث والاربع والمداد صور الشك في الاخيرتين  
 واما غيرهما فالحكم الاعادة فلا مجال للشك بالاصل بعد  
 هذا  
 وفيه انه ليس الكلام في هذه الروايات مسوق لبيان حصر مورد  
 عدم الاعادة بل المقام في بيان ان ما ذكر من عدم الاعادة  
 ليس في الاولتين بل موافق الاخيرتين فالحصر اضافي بالمسببة  
 الى الشك في الاوليتين لا حصر حقيقي وان كل شك يوجب  
 الاعادة الا الشك في الاخيرتين وربما يشهد بكون السهم  
 في غير الاولتين لا يوجب البطلان ولا الاعادة رواية عامر بن  
 حذافة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سلمت الركعتان الاولتان  
 سلمت الصلوة وظاهرهما ان الشك في غير الاولتين لا يوجب  
 الاعادة وقابل للعلاج مطلقا سواء كان في الاخيرتين او في الاولى  
 عليهما وسئل قوله عليه السلام في ذيل المستدرة واما يجب  
 السهو فيها زاد رسول الله من شاك في اصل الفرض الركعتين  
 الاولتين استقبل صلوة فيدل على انه لو شك فيها زاده رسول  
 الله فلا استقبال لانما قايمة للعلاج والشك فيها لا يوجب  
 الاستقبال وعن حذافة عن العيص بن عبد الملك قال قال لي

ادام

ادام تحفظ الركعتين الاولتين فاعاد صلوات فيدل بمفهومها انه  
 لو حفظها فلا اعادة ولو كان غيرهما شكوك معلوم وامثال ذلك الروايات  
 كثير فراجع ومع ذلك كله فالمسئلة في غاية الاشكال وان ظهروا الشهيد الثاني  
 في شرح الفية الشهيد الاول عدم التوقف في الشك بالاصل فيها اذا لم يوجب مخالفة  
 النفس كما لو كان الشك بين الثالثة والرابعة والخامسة قال فيه وجبه بالبناء  
 على الاقل لانه المتيقن ويضعف بحال الفة المخصوص بن بناء الشك بين الثلاث  
 والاربع على الاكثر انتهى واما اذا لم يكن من هذا القبيل فقد نص على جواز الشك  
 به قال في صورت الشك بين الاربع والخمس بعد الركوع عند قول المأمون  
 فيه قول بالبطلان مانعه ذهب اليه العلامة واختاره الشارح المحقق للتردد  
 بين محذورين كل منهما مبطل لكونها رابعة فيوجب البطلان نقصان المبطل  
 وفيه نظر لمنع محذورين على تقدير الاحتمال فان الاصل عدم الزيادة وان  
 امكنت والبطلان يتبين الزيادة في الركعتين لا احتمال انتهى موضع الحاجة  
 فظهر انه جعل ذلك دليل على الصحة وافتى على مقتضاه وذكر ذلك ايضا  
 عند قول المأمون الثاني عشر ان يتعلق الشك في السابعة فافرق  
 وفيه وجه بالبطلان واخر بالبناء على الاقل قال بعد ما رد القول بالبطلان  
 بما سبقه فيما ذكره سابقا من عدم محذوريه احتمال الزيادة ~~بمقتضى~~  
 قال بعد قول المأمون مانعه لاصالة عدم الزيادة والبناء على الاكثر او الاربع  
 موقوف على النص بخروجه عن الاصل وهو مفقود هنا والفساد غير  
 معلوم انتهى كلامه ومن هنا ظهر ان ما في شرح المقام الوحيد الجبهات  
 من عدم بطلان التقاء باصالة عدم الزيادة في الركعات في الصلوة  
 كما لا يتمسكون به في احوار المأهبة في غيرهم على اطلاقه فانهم لا يتمسكون  
 به في الموارد التي ورد النص بالبناء على الاكثر لان مقامنا الذي لم يرد النص  
 على خلاف الاصل المذكور وقد عرفت على مثل الشهيد به بل جاء النص على  
 مقتضى الاصل المذكور في الشك بين الاربع والخمس بعد الحال السجدتين فانهم حكم  
 صحة الصلوة والاثبات بجدي السهو وليس الا لاصالة عدم الزيادة ولذا علق الحكم على استيفان  
 في عدة من الروايات وقد تقدم ذكر بعضها نعم لو دللت اخبار البناء على الاكثر على الخصا

الزيادة



الشك الذي له علاج بالذات المعلوم بخصوص الآخرتين لا غير كانت هذه الاخبار  
 معارضة للاصل ومستوعبة له لانه ثبت عدم الاعادة وهي تثبت لزوم الاعادة  
 لكن قد عرفت ان تلك الاخبار في بيان ما يمكن فيه هذا الاحتياط بالبناء على  
 الاكثر اى البناء على وقوع المكوث الموجب للصحة واجازة الاخبار بما ظاهره  
 محتمل لعدم الاعادة في الآخرتين فالخصم اضاف والمراد به ما يقال  
 الاولتين الذي لا يمكن فيه ذلك ولا نظر فيما لم يحال الشك في الزيادة  
 فان تم الاصل فهو المرجع بلا معارض بل قد عرفت ان غير واحد من  
 الروايات علقته بعدم الاعادة على يقين الزيادة وبعضها حكيت بعدم  
 الفساد وعدم الاعادة وبالسلم في الشك في الآخرتين الصادق فيما  
 اذا كان احد طرفي الشك الثالث او الرابع والطرف الآخر الزائد  
 فان في مثل الشك بين الثلاث والخمس او الشك بين الثلاث والاربع  
 والخمس او بين الثلاث والست وامثال ذلك لا بد من كون  
 احد الآخرتين مشكوكه فتأمل في مسائل الفروض وحيث لم يفلح لم يكن  
 الاصل من اصله كانت تلك الاخبار مرفوعة في المقام اما الشك  
 الذي يوجب العمل بالاحتياط كما لو كان الشك بين النقص والتام فيدنى  
 فيه على الاكثر ويجعل عمله واما اذا كان بين الزيادة والتام فالصلوة  
 صحيحة لان احتمال الزيادة لا اثر لها بحكم هذه الاخبار الخاصة بالاعادة  
 بصورت استيقان الزيادة  
 نعم لو قلنا بان اخبار البناء على الاكثر تدل على ان حكم الشك مطلقا  
 سواء كان الشك في النقص او التام او الزيادة والتام حكم البناء  
 على الاكثر فان كان لازمه الحكم بالزيادة فسدت الصلوة  
 ولا صحت سقط الاصل وتلك الاخبار التي علقته الاعادة على  
 يقين الزيادة وتعين الحكم بالفساد في كل زيادة وربما يقال بما  
 الاخبار العامة الاشارة بالبناء على الاكثر على ذلك لظهورها في لزوم  
 البناء على الاكثر في جمع الشكوك المتصورة في الصلوة لان لسانها ظاهر

في الشك

في العموم

في العموم وفي كون البناء على الاكثر حكما لطلق الشك ولو كان المراد منه خصوص  
 الشك في النقص والتام لما كان لهذا البيان لهذا اللسان وجه لان مثل قوله  
 كلما دخل عليك من الشك ومثل اجمع لك السهو كله بعد ان يراى ان  
 السهو في الآخرتين حكم البناء على الاكثر وظاهرها ما ذكرنا الا ان يعلم بيان  
 وجه هذا التعبير من اللسان لو لم يكن المراد ما ذكرنا وهو الذي يظهر  
 من المحقق الوحيد البهبهاني في شرح المفاتيح قال فان قوله اجمع لك السهو في غاية  
 الظهور في جمع الشكوك في الركعات سيما بلا حطة قوله كله وبلا حطة  
 قوله متى ما شككت فان كلا منها نص في العموم اللغوي وقوله واذ  
 سلمت لا يبنى بتخصيص العموم المؤكد بما ذكر لان اذا طرف زمان  
 يتحقق معنى الشرط بقرينة دخول الفاء على قوله اتم مع كونه جزءا  
 بلا خفاء فالعنف ان اتمام ما ظن لتصه مشروط بصورة تحقق التسليم  
 اى ان تحقق التسليم فافعل كذا ولا يتحقق الا بعد البناء على الصحة  
 ومعلوم انه لا يتحقق الا في الشك بين التام والنقص خاصة لان  
 ذلك هو الصريح غير المبطل اذا بلى على الاكثر بخلاف الشك بين التام  
 والزيادة فانه بالبناء على الاكثر يبطل جزءا فكيف يستقيم وبوضوح اخرى  
 عنه عليه السلام قال كل ما دخل عليك من الشك في صلواتك فاعمل على  
 الاكثر قال اذا انصرفت فاقم ما طنت انك نقصت والتقريب  
 ما ذكرنا لما عرفت في بحث التسليم ان الانصراف عبارة عنه ويؤكد  
 التقريب الا ان بيان بكلمة قال اذا انصرفت فتم نعم روايتة الاخرى  
 ظاهرة في كون الشك في التام والنقص خاصة حيث قال له الا اعلمك  
 شيئا اذا فعلته ثم ذكرت انك اتممت او نقصت لم يكن عليك شيء  
 قال ان سهوت ما بين على الاكثر الحديث واخره ايضا ظاهريا ذكره  
 فيحتمل ان تكون رواية واحدة وانه توهم في نقل روايته في المادى  
 والثانية جميعا او الثالثة فقط الا انه خلاف الاصل والبناء عليه  
 يوجب مد باب العمل بالروايات فتأمل وما يثبت المقام ما روى ان

من الاعية الشك  
 بالزيادة والتمام  
 بالفساد بينهما

وجه التماثل  
 ذلك في خصوص  
 عار غير بعيد  
 منه



من سلك في النافله بنى على الاقل فظهر منها ان الفريضة ليست كذلك  
وقد اجابنا فناد الا ان التامل في مجموع الاخبار الواردة في باب السهو يدل  
على ما ذكره من اعمية السهو بل التامل والتدبر فيها يدل على ان السهو  
المصطلح عليه ثبوته في الاخرتين وفي ما فرضه النبي انا هو السهو  
في النقص والتام لا الزيادة ودلالة ذيل روایات عار على ذلك  
ظاهرا كظهور لفظ البناء في لزوم العدل والصحة لا الاعم منه والفساد  
(والجمله) الوجه المحتمل في اخبار البناء على الاكثر اربعة (الاول)  
ان يكون المراد من الشك فيها مطلقة الاعم من الشك في الزيادة  
والنقص فيحكم حينئذ في الشك في صورة تردده بين النقص والتام  
بالصحة ويعمل فيه بالاحتمال في صورة تردده بين الصحة والزيادة  
وغيرها بالفساد وقد عرفت فساد وجهه وبعده عن الاخبار المذكورة  
(الثاني) ان يكون المراد من الشك فيها خصوص الشك المردود  
بين النقص والتام فقط وهو المعهود المنق وجوده في الاوليين  
المحكوم به في الاخرتين ويكون الاخبار في مقام بيان الحكم الفعلي  
لهذا الشك الخاص وان علاجه هو البناء على الاكثر وتتم  
ما يحتمل نقصه بعلوه الاحتياط وينتج عنه الحكم الفعلي بالصحة بهذا العمل  
في صور الشك في النقص والتام لا غير واما الشك في الزيادة فليس  
داخل في الموضوع ولا في الحكم لانها لا تغيا ولا اثباتا فينظر فان ثبت له  
من الخارج علاجا من اجزاء أصالة عدم الزيادة او الاخذ بما جاء في  
الاخبار من عدم فساد الصورة بمجرد الشك في الزيادة المفهوم من تعليق  
الحكم بالفساد على ~~المراد~~ استبعاد الزيادة او الاخبار الدالة على عدم  
الفساد بملق الشك ~~في الموضوع~~ او غير ذلك مما يوجب الحكم بالصحة  
في صورة الشك في الزيادة فيها ولا فالحكم بالفساد ان لم يتم ثبوت  
من ذلك فاجبار العلاج به لادلاله لها ~~في حكم~~ حجة  
على صحته ولا على فساد في الشك في الزيادة ~~لتميزها~~ في حكم الشك

في خصوص

في خصوص المتردد بين النقص والتام فكما بالصح على خصوص ذلك الموضوع  
وهذا الوجه لا يبعد ثبوته اقرب الوجوه فتم (الثالث) ان يقال  
ان هذه الاخبار ليست في مقام بيان الحكم الفعلي بل هي للشك في الصلوة  
غير انها تحكم بان الصلوة لا عيب فيها من حيث الشك في النقص فيحكم  
بعدم فسادها من جهة احتمال النقص وان هذا العمل موجب لتذكر  
احتمال النقص فالحكم فيها حينئذ اعني من حيث احتمال النقص لا مطلقا  
فلا ينافي حينئذ ان يعرض لها الفساد من جهة اخرى كالوكان احتمال  
الزيادة موجب للظلال فهي من حيث احتمال النقص لا موجب للفساد  
ولا الاعادة ولكن من جهة احتمال الزيادة يمكن ان يحكي الفساد مثلا  
والفرق بين هذا الوجه وسابقه ~~في~~ ان لو شك بين الثلاث والاربع  
والخمس مثلا وبعبارة اخرى لو كان الشك مركبا من الشكين النقص  
والزيادة فبناء على الوجه السابق ليست الاخبار متعوضة لهذا الغرض اعني  
وصورة الشك المركب من الشك في النقص والشك في الزيادة لان موضوعهما  
الشك من النقص والتام لا غير ولا يقرض لهذا الصورة الشك بالزيادة لانها  
ولا اثباتا وهذا المفروض احتمال الزيادة ايضا وبناء على هذا الوجه اعني  
الوجه الثالث انها متعوضة لجميع صور الشك في النقص بطم سوا جامع الشك  
في الزيادة ام لا ومن جهة احتمال النقص لا محبة الاعادة وحديث  
فعله يقتضي اخبار العلاج في الشك الاول بالبناء على الاكثر لانه شك  
في نقصه وفي الشك الثاني اعني احتمال الزيادة بالبناء على الخارج فان  
قام على عدم فساد احتمال الزيادة حكما بالصحة وكذا فالفساد  
في الجزئين اعني الشكين المركبين لعروض احتمال الزيادة الموجب  
للفساد ولا ينافي كون احتمال النقص غير مفر من حيث النقص  
فان الفساد اذا جاء فاما يحكي من جهة العارض وهذا واضح

وانما نقول



في سائر الاحكام الخفيفة  
 هذا وكذا لا يخفى ما في هذا الوجه من لزوم التكلف في معنى البناء  
 على الأكثر وجعله بمعنى البناء على التمام لا بعناه الظاهر من معنى البناء  
 على أكثر الاحتمالات لانه لا يتم على معناه الظاهر من ذلك لانه  
 في صورة ما لو كان الشك بين النقص والزيادة وفرض ان  
 الحكم فيها اتفق اخبار البناء على الأكثر حكيما يكون البناء على الصحة  
 من حيث احتمال النقص واما من جهة الزيادة فلا حكم في هذه  
 الروايات وان كان الموضوع فيها لعم فاذ احكمنا بالصحة لم تكن اخذنا  
 بالاكترل حكما بالصحة من حيث عدم فساد احتمال النقص فيكون  
 حسم معنى البناء على الأكثر البناء على الصحة او التمام لا الاخذ بأكثر  
 الاحتمالات بناء على هذا الوجه فيلزم التكلف المذكور وهو في غاية البعد  
 (الرايع) ان نقول انما يدل على انه متى كان الشك في النقص  
 في الصلوة كانت الصلوة تامة سواء كان هناك شك في الزيادة  
 ايضا ام لا ويكون الحكم بالصحة عند الشك في النقص فعلى فيحكم  
 بالصحة حسم بطلنا سواء كان بالبناء على اصاله عدم الزيادة  
 او غيره مما يشاركه في المفاد ام لا لانه بناء على هذا الوجه نفس  
 هذه الاخبار تدل على عدم الفساد في صورة الشك في الزيادة  
 اذا كان الشك في النقص ايضا موجودا فلا حاجة الى اصاله  
 عدم الزيادة ولا الى غيره ولا يخفى انه يرد على هذا الوجه  
 ما سيق في سابقه وزياده بل هو اردء الوجوه كما لا يخفى  
 اذا قرئ هذا فاعلم ان الكلام ينفع في الشكوك الغير المضروبة على  
 فروض (الاول) ان يتعلق الشك بالخامسة وهو اما بسيط او مركب

اما اذا

اما اذا كان بسيطا ففيه ثلث عشرة صورة عدة الصور منها اربعة لان الشك اما ان يقع  
 بعد الحمد بين او بينها او قبلها او بعد الركوع او قبله لا ريب في ان الصورة الاولى  
 داخلية في المفروض فيصح عند الله من شأن عن ابن عبد الله قال اذا كنت لا تدري بين اربعة  
 صليت ام تحسا فاحمد محذوف فهو بعد تسليمك ثم سلم بعد هذا ومثله حديث ابن عمر  
 عن ابيه عبد الله قال اذا لم تدرك تحسا صليت ام اربعة فاحمد محذوف فهو بعد تسليمك  
 وانت جالس ثم سلم بعد هذا وما روى الجليل عن ابن عبد الله قال اذا لم تدرك اربعة  
 صليت ام تحسا لم تنصت ام زدت تشهد وسلم واحمد محذوف بغير ركوع ولا قراءة  
 تشهد فيها تشهد خفيفا  
 والتدبر المتيقن من هذه الاخبار كون ذلك بعد اكمال الحمد بين ومومن  
 للملأ التي لم يعلم الخلاف فيها بل على السبيل الثاني في المقاصد العلمية الاجماع  
 على ذلك ولما باقي الصور فهي خلا للخلاف اما لو كان الشك بين الاربع والخمس  
 قبل الركوع قبل النهي او بعد الغزاة او في اثناهما او قبل الغزاة بعد  
 استكمال القيام او قبل استكمالها فالظاهر خارج عن المفروض لان الظاهر  
 من تلك المفروض كون الشك بعد النزاع من الحمد بين لان قوله صليت  
 صيغة الماضي والركعة اسم لمجمع الاجزاء واللام في بعضها بالتشهد والظاهر  
 من الامر به خصوصه من دون تعرض للامر بغيره كون الشك بعد اكمال  
 الحمد بين فلا ريب في عدم تحول هذه الاخبار لهذه الصور فاحكامه  
 المحقق البهبهاني في شرح المفاتيح عن بعض معاصريه من دخول هذه الصور  
 في الصحاح المذكورة في غاية السقوط فلا يمتحى بيان وجه اخر للصحة فقد يقال  
 انه يصدق عليها انها من الشك بين الثلاث والاربع بالتباعد الى  
 الركعة السابقة ولازم ذلك بناء الركعة السابقة على الرابعة وهذا القيام  
 فيرجع شكه بين الشك والاربع ويعمل عمله وتكون صلوته صحيحة وقيل  
 وجوه من المناقشة اذ لا ريب ان صورة هذا الشك العارض ابتداء  
 هو ما يعبر عنه بالشك بين الثلاث والاربع والحس لان الشك بين الثلاث والاربع  
 اذ الظاهر من الشك بين الثلاث والاربع او في الشك والاربع او لم يدرك

الاشكال الاول  
على لزوم التمام



ثلاثا صلي او اربع هو الشك الابتدائي الذي يعرض ابتداء وينقح  
في الذهن فالعبارة في الحكم في الشك هي الصورة الاولى التي تنتج  
في النفس وهي يد الحكم وهي في المقام ليست كالا ان المصلي لا يدري  
ان ما يبدى من القيام هل هو قيام للركعة الرابعة او قيام للخامسة  
وهذه الصورة الذهنية اذا اردنا التعبير عنها قلنا اننا شك في حال  
القيام بين الرابعة والخامسة وقد لا يلتفت الى كون هذا الشك لم يلزم  
وهو يتقن الثلث وعدم يتقن الرابعة نعم ذلك من لوازم كل شك  
في حال القيام ان يكون الركعة السابقة غير متيقنة وبالحكمة فاذا ثبت  
ان اسم هذا الشك الشك بين الرابعة والخامسة فلا يكون من مصاديق  
الشك بين الثلاث والاربع فاذا لم يصدق عليه ذلك فلا يلحقه  
حكمه لان الحكم تابع للاسم فاذا لم يتحقق الموصوف لا يلحقه الحكم وكون  
ذلك من لوازم هذا الشك لا يوجب ما ذكره من اجراء حكم اللزوم  
على المفروض لان حكم اللزوم تابع نفس اللزوم لا للمفروض فاذا  
كان الامر كذلك فالهدم لا يؤثر شيئا لانه لا يوجب رفع ما وقع  
من الشك من كون القيام قيام رابعة او قيام خامسة بل لا يمكن  
ذلك غاية رنع اليد عن القيام مع بقاء ما وقع من صورة  
الشك والالتفات الى اللزوم بعد الهدم لا يوجب الاخذ بحكمه  
واجرائه على موضوع اخر وهو المفروض لانك عرفت ان هذا الحكم تابع  
لموضوعه وموضوعه منتفي في المقام لان الشك الذي عرض ليست صورته  
الشك بين الثلاث والاربع فاذا لم يصدق عليه عرفا ذلك فلا معنى  
للهدم لانه بلا دليل وفعله اقترح من المصلي والعراض عنه  
لا يوجب شيئا اذا لم يكن بامر الشارع ولا يكون الهدم بامر  
الشارع الا اذا كانت الاخبار العلاجية ~~منها~~ ~~بأن~~ ~~الهدم~~  
~~الهدم~~ ~~شالط~~ شالط لهذه الصورة وكيف تشبه والشك

في الثلث

في الثلث والاربع معناه ان ~~الثلث~~ الثلاث متيقنة والرابعة مشكوكه ولا يمكن  
ذلك الا ان يكون حدوث الشك بعد السجدة بين لا عند القيام  
لاننا اذا كان في حال القيام لم تكن الثلاث متيقنة والرابعة مشكوكه بل  
تكون الثالثة ايضا مشكوكه لاحتمال ان يكون هذا القيام لها لا يقال من  
المسلم ان الشك في الثلاث والاربع في حال القيام ايضا كما شك بعد  
السجدة بين صحيح قلنا نعم هو صحيح لكن لا لانه صدق للشك في الثلاث  
والاربع الوارد في الرواية بل لقوله كل ما شككت فخذ بالاكثر  
وامثال ذلك ولو لا ذلك لما اجرينا على الشك في الثلاث والاربع  
في حال القيام حكم الشك في ذلك بعد الحال السجدة ولو كان  
ما ذكره من ~~هذا~~ الشك في الثلاث والاربع بالقياس الى الرابعة لزوم  
ان يكون الشك في الثلاث والاربع في حال القيام شك بين الاثنين  
والثلاث بالقياس الى الركعة السابقة وهي الثلاث لان المفروض  
انما مشكوكه ولا ريب انه لا يجزى حكم الشك بين الاثنين والثلاث  
بعد الحال السجدة بين على الشك في الثلاث والاربع في حال القيام  
بل لكل صورة شك اسم والحكم تابع لذلك الاسم وكون احد  
الشكين لازم لشك اخر لا يوجب تبوت حكم اللزوم لذلك المفروض  
ودعوى ان ~~ما~~ ما ورد من الاخبار المعبر فيها من لم يدري ثلاثا  
صلي او اربع فاليصل كذا صادقة على هذا الشك بالقياس الى  
الركعة السابقة لان مفاد ذلك التعبير ان هذا الحكم ثابت الى  
ان يتغير العنوان بحيث يدخل في من لم يدري اربعا صلي  
ام خمسا وما لم يتجدد العنوان فالحكم باق واذا كان الشك  
بين الاربع والخمس في حال القيام صدق حقيقة انه لم يدري ثلاثا  
صلي او اربع ولعل الشك الصادق له حكم معلوم ثابت لجميع افراد



ومن أفراد الشك بين الأربع والخمس في حال القيام والشارع لم يجعل  
لشك بين الأربع والخمس في حال القيام حكم معلوم بل جعل الحكم  
على عنوان يصدق على هذا الشك وهو لم يدرى ثلاثا صلى أو أربع  
نعم لو كان له حكم مستقل لعنوانه كان لقولكم ان العبرة بعروض  
الشك ابتداء وجهه واذا ليس له حكم كان المرجع فيه ما ذكر من  
العنوان الصادق عليه ~~في~~ بين الأربع والخمس في حال القيام  
حقيقة ~~من~~ يحتاج ~~في~~ الى معرفة حكم الحلل الواقع منه في  
نفس الصلوة وهو عدد ركعاتها وان صلى ثلاثا وما في يده  
في الرابع او انه صلى اربعة وحكاية احتمال زيادة هذا القيام  
فهو ما يورث من خلطه ويعلم انه لا يوجب الفساد في صلته  
على تقدير الزيادة فالعدد احتمال خلطه في الصلوة من  
حيث الركعة فهو لا يدرى صلى ثلاثا او اربع او ما ورد  
لعلاج الحلل في عدد الركعات ~~في~~ فالحكم الوارد في قوله ع  
من لم يدرى الحديث ثابت الى ان يتبدل هذا العنوان ويحل  
في عنوان آخر  
من فوعة بما قد سماه ظهور الروايات في الشك العارض ابتداء  
وهو في الرواية لا يكون الا بعد الحال السجد بين (في حال القيام  
فانه يصدق عليه انه لم يدرى انه صلى ثلاثا وقيام مثلا او اربعة  
مع قيام وما ذكر من عدم احتمال الحلل من جهة احتمال زيادة  
القيام فانه لو سلم فانما هو في الصلوة ولا يلزم من ذلك  
دخول الشك بين الأربع والخمس في حال القيام في الروايات المذكورة  
في الشك المخصوص ولا اقل من الشك في ذلك فلا يمكن  
الشك بها على لزوم الهدم

وبالحمل الثاني

الطريق الثاني

الطريق الثاني من الطرق التي شك بها بعض الاصحاب في لزوم الهدم  
ارجاع الشك الفروض الى الشك في الثلاث والاربع ما جاء انه لا يصدق  
الصلوة فقيه فانه اذا جلس رجع شك الى الثلاث والاربع  
وفيه انه لا يدل على لزوم الهدم لان وجوب الهدم حكم شرعي وقوله  
ما اعاد الصلوة فقيه لا يشرع الاحكام بل هو ناظر الى ان الفقيه  
العارف باحكام يلتفت الحكم المجدول للشك ويدبر صلوة  
هذا مع ان الظاهر من قوله في جواب السائل لما قال اليس  
قد جاء لا يعيد الصلوة فقيه انما ذلك في الثلاث والاربع  
ان العلاج هو البناء على الأكثر وعمل الاحتياط لا الهدم وارجاع  
الشك الى كثر فلا دلالة فيها عليه  
لا يقال انه لو شك بين الاربع والست في حال القيام اليس يقولون  
بلزوم الهدم فيدخل تحت عنوان من لم يدرى اربعاً صلى او ستاً  
فان كان الظاهر منها كون الشك بشرط عدم الزيادة فكيف يصير  
هذا الشك الحاصل في حال القيام داخل في تلك الاخبار وان  
الزيادة غير مانعة من الدخول ~~في~~ فالزيادة غير مانعة  
في فرضنا  
لانا نقول ~~في~~ فرق بين المقامين حيث ان الزيادة في الاربع والست  
قطعية وانما لمفات محكوم بعد ما وجدهم ضررهما فيلزم الهدم  
وتكون مصداقاً لما سمعت من الروايات الصحاح بخلاف الفرض اذا  
الزيادة غير معلومة الزيادة ومحتملة لان تكون بعض الرابعة  
فالحكم بعد ما لا بد له من دليل فان تم حصول اخبار الشك  
في الثلاث والاربع للفرض لزوم الهدم وكان الفرض من مصاديق  
ملك الرواية والا فتقوله لا يعيد الصلوة فقيه لا يدل على لزوم  
الهدم ولا على جواره  
نعم يمكن ان يقال انما لما تاملنا فيها جاء في البناء على الأكثر وبيان



كيفية عمل الاحتياط وكيفية امر الشارع في حفظ الصلوة وربنا  
ان الحفظ اذا اوجب احتمال الزيادة في الصلوة لم يكن مضراً  
كما في الشك والسلم عند البناء على الأكثر مع احتمال ان يكون  
السلم والسلم زائداً لاحتمال وقوع الاقل من المصلي وكذا  
تكبيره الاحرام في صلوة الاحتياط فانها تكون زائدة اذا كان  
قد وقع منه الاقل وصلوة الاحتياط هي المقصودة في مجموع  
ذلك يعلم ان المناط في نظر الشارع هو حفظ الصلوة ولو  
مع احتمال الزيادة الغير الركنية وحصل في المقام اذا اردنا  
حفظ الصلوة لهذا من القيام فيخرج شكنا الى الثلاث والاربع  
ويجعل علمه وما ذكرنا من المناط والاستئناس موافق  
لقوله فيرجع شكك بعد الهدم وامثال ذلك ولا نقدر عرفت

انه لا وجه له  
واما اذا كان الشك بعد تحقق الركوع ففيه قولان الصحة بالاتفاق  
والبطالان (قال في المدارك الثالث ان يقع بين الركوع والسجود وقد  
قطع العلامة في جملة كسده في هذه الصورة بالبطالان لتردده بين  
عند ورين الاكمال المعروض للزيادة والهدم المعروض للمقصود وحكي  
الشك في الذكرى عن المعنى في الفتاوى انه قطع بالصحة لان تجويز  
الزيادة لا يبقى ما هو ثابت بالاصالة اذ الاصل عدم الزيادة  
لان تجويز الزيادة لو منع لاشترى جميع صورته انتهى والحق ما عليه  
المحقق في الفتاوى من الصحة وربما يؤيد ذلك بعض الاخبار لذلك  
يجوزها على عدم الاجادة شرعاً في الشك المتعلق بغير الاوليين  
مثل اذا سلمت الاوليين سلمت الصلوة وظاهرها ان الشك  
في غير الاوليين لا يوجب الاعادة وانه قابل للعلاج فان كان في

النقص

رفايه

النقص عمل به فيه بالاحتياط بمقتضى ادلة البناء على الأكثر عند الشك في  
وان كان في الزيادة كان الاصل علاجاً لمقتضى ادلة الاصل ولا مانع له  
في المقام كما عرفت تفصيل القول في ذلك ومثله قوله في الاعادة في  
الاوليين والسهو في الآخرين ومعناه ان الاخيرتين اذا كانت مشكوكاً به  
سواء كانت طرفاً في الشك او كانت طرفاً في الطرف الاخر الزيادة  
ففيها السهو وهذا عبارة اخرى عن ثبوت العلاج الموجب لعدم الاعادة  
ومثله قوله في انما ذلك في الثلث والاربع يعني عدم الاعادة والمراد  
ان الاخيرتين ليس فيها الاعادة بل لا بد فيها من التدبير والعلاج  
فادامت الرابعة مشكوكاً بها في مقاسنا فاحد الاخيرتين مشكوكاً  
فليس فيها شرعاً الحكم بالاعادة ابدى فهي سالمة من الاعادة وبعض  
هذه الاخبار العامة الصحاح المتقدمة المتعلقة بالحكم بالاعادة والاستقبال  
على يقين الزيادة كقوله اذا استيقنت انك ردت فاستقبل  
وقد مررت عليك ودعوى ان المراد من قوله سلمت الصلوة قابلية  
خصوص علاج البناء على الأكثر وقوله والسهو في الآخرين المراد هو  
البناء على الأكثر وبعبارة اخرى المراد بالسهو خصوص السهو الواقع  
في النقص والتأمل غير ولا تعرض لها حال الشك في الزيادة  
كما هو المراد بالسهو والشك في اخبار البناء على الأكثر لا الاغم منه  
ومن الشك في الزيادة وان اخبار اعتبار اليقين بالزيادة  
وعدم لزوم الاعادة عند احتمال الزيادة فالظاهر من تلك  
الاخبار كون الشك فيها بعد الفراغ (من فوعله) بانه خلاف  
الظاهر بل خلاف صريحها لقوله ردت او نقصت وقول لا  
دليل عليه فان قوله (اذا) سلمت الاوليتين سلمت الصلوة  
ظاهراً فيها ذكرنا وليس فيه اشعار بما ذكر في الدعوى فهو



عام لمجمع صور الشك كما ان تعليل الاعادة على استيقان الزيادة ظاهر  
 فيما ذكرنا ولا دلالة فيه على كونه بعد الفراغ بل في بعضها دلالة على كونه  
 في الصلوة مثل قوله تشهد وسلم واسأل ذلك لا يقال  
 ان اخبار البناء على الأكثر في الشك في الأخيرتين يدل على حصص  
 علاج الشك في البناء على الأكثر شرعا فيها فلم يتشرب فيه هذا العلاج  
 فهو لا علاج له شرعا فلا يمكن التمسك بالأصل في الشكوك أصلا  
 فيحكم بالفساد في كل ما لا يمكن فيه البناء على الأكثر كما فيها نحن  
 فيه إذ بعد سقوط الأصل بأدلة البناء على الأكثر لم يبق علاج  
 لما نحن فيه فيستعين الفساد كما ذكره العلامة وتبعه المحقق الكركي  
 (لأننا نقول دعوى دلالتها على صحة العلاج دعوى لا شأن لها علمها  
 أصلا إذ غاية ما تدل ان البناء على الأكثر لازم في مورد الشك  
 المرددين بين النقص والتمام وأما الشك في الزيادة فلا تعرض  
 له في تلك الاخبار لا نفيًا ولا اثباتًا وبعبارة أخرى اخبار  
 البناء على الأكثر وردت لبيان علاج النقص المحتمل بعلم الاحتياط  
 وإتيان ما يحتمل نقصه بركعه منفصلة دفعا لمحدور الزيادة  
 الواقعة بخلاف العامة من البناء على الأقل والاثباتان بما يحتمل  
 نقصه منفصلان وأما صورة الشك في الزيادة فلا نظر لهذه  
 الاخبار في ذلك فالأصل المؤيد بالاخبار العامة التي سمعنا  
 حكم في جمع الموارد التي لا يمكن فيها البناء على الأكثر اعني  
 المقامات التي لا يمكن فيها الاحتياط إذ لا محصية له  
 سوى اخبار العلاجية وهي في صورة ما يمكن فيه الاحتياط عند  
 الشك الذي يربط بين النقص والتمام ولا دلالة فيها على الأكثرين ذلك  
 وبعبارة أخرى ان السائل في اخبار البناء على الأكثر يعطى  
 ان البناء

ان البناء على الأكثر يعني على الاحتياط اذا امكن لابد منه عند  
 بين النقص والتمام سواء كان الشك في النقص والتمام مقارنا  
 لشك آخر في الزيادة كما لو كان الشك في الثلاث والاربع والخمس  
 واسأل ذلك فيعمل بالاحتياط في الشك المرددين بين النقص  
 والتمام وبالأصل في المقارن اولم يكن مقارنا لشك آخر  
 فتدل الاخبار في الشك في النقص والتمام بالخصوص على  
 لزوم العمل بالاحتياط اذا امكن فيه ذلك وهذا مفاد  
 قوله البناء على الأكثر وأما اذا لم يمكن فيه ذلك فلا دلالة  
 في الاخبار على انحصار العلاج في الشك في الأخيرتين بالعمل  
 بالاحتياط بحيث اذا لم يمكن العمل بالاحتياط كان الحكم  
 بالفساد وسقوط الأصل بمقتضى المحصر ~~وعنه شيخنا العلامة المرتضى~~ معوى  
 وأما أصله عدم الزيادة فيها اذا كانت الأخيرتين متيقنة الوجود  
 كما أنك بعد الحال السديين في الاربع وما زاد عليها فيحكم بالصحة  
 بمقتضى أصله عدم الزيادة ويشهد وسلم وأما اذا كانت  
 وقد عرفت عدم دلالة اخبار العلاجية على المحصر في العلاج  
 وان أقصى ما دللت عليه لزوم البناء على الأكثر اذا امكن كما  
 في الشك في النقص والتمام وأما اذا لم يمكن فلا دلالة فيها  
 على الفساد فيرجع في ذلك الى ما يقتضيه الأدلة وقد  
 دلت على اعتبار الأصل في جمع الموارد التي لا يحصى لعل  
 الاحتياط فيها سواء كان الشك في الأخيرتين او بعد أحرازها  
 ففي مثل الشك بين الثلاث والخمس يعمل بأصله  
 عدم الزيادة وتكمل الصلوة بركعه متصلة ولا يمنع من ذلك  
 كون الرابعة منكوبة بعد عدم إمكان الاحتياط

مطلوب  
 في الأخيرين  
 اجزاء الأصل  
 استنفاد المحصر وعدم



آخر

ووجود الاصل السليم عن المانع وكل في الشك في الاربع والخمس  
بعد الركوع بفعل بالاصل وبكل الركعة ويتم الصلوة الى عمر ذلك  
من الغرض نعم اذا كان الشك في النقص والتام مقارنا  
لشك في الزيادة عملنا بالاحتياط في النقص والتام وبالاصل  
في الشك في الزيادة كالشك في الثلاث والاربع والخمس ففعل  
في الشك الاول بالاحتياط بالبناء على الاربع وايمان ركعة  
الاحتياط وفي الشك في الخامسة بإصالة العدم وبعبارة  
اخرى اذا كان الشك في النقص والتام عملنا بالاحتياط سواء  
قارنته شك اخر او لا واما اذا لم يكن بين النقص والتام بان  
كان بين النقص والزيادة لم يكن المورد وحسب من سار  
البناء على الاكثر وكان العمل فيه بالاصل كالشك في الثلاث  
والخمس مثلا فان الرابعة وان كانت مشكوكه الا انها ليست  
طرفا للشك فانها على تقدير كونها خامسة قد جاءت وعلى  
تقدير كونها ثالثة لم تجب فلا مسرح في مثل هذه الصورة  
للبناء على التام ممكنا بالبناء على الاكثر لمخالفة العلم  
التفصيلي بالفساد اما من جهة نقص الركعة او من جهة زيادتها  
ولا فرق بناء على ما ذكرنا بين الشك المركبة والبسيطة  
في لزوم العمل فيها بالاحتياط في النقص والتام ودعوى عدم  
استفادة حكم المركبة من البسيطة لو سلمت الدعوى ففي الاختيار  
المطلقة كناية عن كونها شككت في صلاتك واجمع لك السموح  
وامثال ذلك مما دل على ان المناط واحد في صغ الصور  
ومقارنة الشك بالزيادة للشك في النقص والتام  
لا يوجب سقوط العلاج المذكور فيها كما لا يخفى  
وبعبارة اخر لا خصوصية للشك في الثلاث والاربع  
الذي

الذي ورد به النص بالبناء على الاربع مثلا بل كل شك كان بين الثلاث  
والاربع فعمله البناء على الاربع وان قارنته شك اخر ولا يخرج بالمقارنة  
عن كونه شك مع الثلث والاربع مثلا واحتمال من خلية عدم  
وجود الطرفين الاخر له احتمال لا ينبغي الالتفات اليه فتأمل  
فحصل ان الاصل جار لا مانع له في الشك في الاربع والخمس  
بعد الركوع بل في كل ما لا يمكن فيه البناء على وقوع المشكوك  
سواء كان احد طرفي الشك متعلقا باحد الاخرين كما في المقام  
وامثاله او لم يكن كذلك كالشك بعد احراز الاربع بصور  
واعلم ايضا الحكم في الشك المركبة انه لو الحكم في البسيطة  
اذا اتى فيها البناء على وقوع المشكوك وعمل الاحتياط ولا خصوصية  
في كون الشك ذاتي طرفين واما ورد في السؤال الذي هو قضية  
خارجية مثل علمنا ولا خصوصية لها بخصوصها اللهم الا ان يترتب  
سقوط الاصل بان الشك في عدد الركعات قد يكون مرددا بين  
وجود الركعة وعدمها فشك المصلح عبارة عن اتي هل اوجبت  
الثانية ام لا او هل اوجبت الثالثة ام لا وهكذا وقد يكون  
في ان ما مضى من الركعات هل هو اثنين او ثلاث مثلا او غير  
ذلك الى غير ذلك من الصور ولا يخفى ان الذي يحتلج في ذهن  
المصلح هو الاول غالبا لان غرضه احراز الصلوة وفيهم من قوله ثم  
السهو في الاخرين ان المراد هو السهو في الوجود والعدم لان  
الاولى يعتبر فيها التعيين والحفظ وان ينشأ المصلح بخلاف  
الاخرين فان الشك في شؤنها وعدم ثبوتها ليس مضر فيها  
بخلاف الاولى فانه مضر فيها فيكون الحاصل من هذه  
الرواية ان الشك في وجود الركعة وعدم ثبوتها لا يوجب الاعادة



فاذا كان ذلك الذي هو في الاخرين هو هذا فاورد في العلاج  
للتكرك في الركعات من الامر بالبناء على الاكثرناظر الى هذا التكرك  
وهو المرددين من الوجود والعدم فيكون الحكم في ذلك في الاخرين  
البناء على الوجود ~~مكتوبا~~ في كل مورد شك في انه اوجد الركعة  
ام لا لزوم البناء على الوجود فاذا كان البناء على الوجود موجبا  
للصحة كالشك في ان الركعة الرابعة اوجد بها ام لا لزوم البناء  
على وجودها وكانت الصحة صحيحة بعد عمل الاحتياط واما  
اذا لم يكن موجبا للصحة مثل الغرض فان البناء على الوجود  
وجود الرابعة يلزمه كون الركوع زائدا فيطل الصلوة فتع  
كثرا فادسيدا الاستاد وفيه ان مفهوم قوله اذا استيفت ذلك  
زدت فاعد كاف في محبة اصل عدم الزيادة ثم على يد مؤلفه  
الحسن بن الهادي المشتهر بالسجدة صدر الدين في حاشي  
سؤال سمة اربعين وثلاثين بعد الالف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد وآله الطاهرين أما بعد فهذه رسالة في حجية  
الظن بالركعات والافعال في الصلوة اما اعتبار الظن في الركعتين الاولىين  
من الرابعة والصلوة الثانية والثالثة فالمتصور اعتبار الظن فيها بل  
لا يعرف الخلاف الا من انما اورد في يد علي المشهور مضافا الى الاجماع المحكي  
منهم الصريح اذ اكتب لم تدري كم صلوة ولم يقع وهمك فاعاد الصلوة  
وظاهر تقيد الاعادة بعدم وقوع الوهم انه اذا وقع الوهم على  
شيء فلا اعادة مطلقة لا يقال ان هذه الرواية مستكنة للصورة المعروفة عندكم  
بالبطلان وهي صورة بالولم يدرك المكلف شيئا وانما فنونا صورة بالوكان  
ذلك ولم يدرك صلى وحكم بالاتفاق بالبطلان نظرا الى هذه الرواية  
لانا نقول اما اولانا فتامع فرض صورة لشك في ركعات الصلوة  
على وجه لا يدري شيئا اصلا حتى ركعة واحدة فهو فرض غير متصور  
لانه اذا فرض احد ركعات في الصلوة فيحتمل لا بد ان يحزر ركعة واحدة  
فاداء امر الاول مثلا وفرضا ظن الثانية فلا مانع من العمل به  
مبنيهم لانه الصريح لصحة على المقام حقا كانت قلت يلزم ان تكون  
الرواية مختصة بهذه الصورة والمدعى اعم قلت لو سلم قيمة اعتبار  
الظن في الصور الاخر بعد القول بالفصل واما ثانيا فلما سلمنا فلا  
مانع من القسمة بالمفهوم اذ لو صح ان الظاهر من قوله اذا لم تدري  
كم صلوات ان المشكوك اليكم في الركعات ومقدار العدد فلا اصل  
لركعات واذا كان المشكوك كم العدد ومقداره فلا اصل للركعات  
قد رتبتهن كما تقول اذا لم تدري كم اعطيت غريمك او كم فرسخ او برص  
وقطعت فكذا فانه لا بد ان يكون لاصل المعطى للمفرغ ولاصل الفرسخ المقطوع  
والبرص مقدار متيقنا والمشكوك لموكله ومقداره فالصلي اذا  
كان يحزر لاصل فعل الركعة لكنه لم يدري كمها فالعلم الاعادة اذا لم يظن



فلما حُرِّز الواحد وظن الزائد عليها فالرداءة تحكم بعدم الإفادة  
 ح لصدق إذا لم تدري كم صليت ووقع وهم فلا تعد ولو المطلوب  
 واما الكلام في حال هذه الرواية مع الأدلة الدالة على اعتبار العلم والحفظ واليقين  
 في الأوليين والثانية وما في حكمها وهي أخبار كثيرة فقد يقال ان المشبه  
 بينها العموم والمخصوص المطلق والعموم للمفهوم وهو إذا كنت لا تدري كم صليت  
 ووقع وهما كذا فلا تعد الصلوة سواء كان ذلك في الأوليين والثانيتين  
 وتلك الأخبار خاصة في عدم اعتبار الظن في الأوليين فيخصص العموم المذكور  
 بخروج المفهوم صورة وقوع الوهم في الأوليين فيسقط الاستدلال بها  
 على اعتبار الظن مطلقاً وقية أولاً ان الرواية إذا حملت على الصورة  
 المعروفة في المنطوق أعني صورت الجهل المطلق الغير القابل للعلاج فيكون  
 حيد من مضمونها اعتبار الظن في هذا الحال فتكون دالة على المطلوب وحجة الظن  
 على كل حال لأنه ان وقع وهمه على أنها ثمانية أو ثمانية فظاهراً  
 وقع وهمه على أنها أربعة في الرابعة أو ثمانية قبل ذلك فتدل الرواية على اعتبار  
 الوهم فيها فتكون أخص من أدلة اعتبار اليقين لأن تلك الأدلة تدل  
 على عدم اعتبار الظن في الأوليين مطلقاً سواء كانت الأخيرتين أيضاً  
 مضمونة أولاً في أي صورة من صور الشك ومفهوم الصحة يدل على صحة  
 الصلوة في صورة وقوع الوهم مع ما فإذا فرض كون الأخيرتين مضمونة  
 فالأولى غير متيقنة بناء على ما فرضنا من فرض كون الشك شك  
 غير معلوم الحال فإذا فرض أنه مجهول بقول مع وظن كونه للده  
 الركعة ثالثة أو رابعة في الرابعة فهذا الرداءة من حيث المفهوم تدل  
 على الصحة مع ان الأولىين فيها غير متيقنة فيكون المفهوم  
 أخص من أدلة اعتبار الحفظ فيخصصها لهذا إذا كان الرداءة محضاً  
 لصورة الشك الغير القابل للعلاج أما إذا فهم منها الإغماء المخصوص القابل  
 للعلاج كما هو الأظهر فالمرجح أن أوضح وذلك ان المنطوق

المفهوم

ويخصص المفهوم  
 كقوله في الخبر  
 فقطم

من هو المطلوب  
 الثاني

لا يمكن

لا يمكن ابتداءه على عمومه للزوم الاعادة عند عدم وقوع الوهم مطلقاً  
 أو الأخيرتين إذا لم يقع الوهم لا بد من البناء على الأكثر بيان عمل الأخيرتين  
 كما هو ظاهر فادل على ذلك أعني عدم لزوم الاعادة في الشك في الأخيرتين  
 فخصص العموم من المنطوق فإذا كان الأمر كذلك صار المنطوق خاص  
 في الأولىين بنصر المفهوم أيضاً خاص في الأولىين فيخصص عموم أدلة  
 اعتبار الحفظ ولكن التحقيق في المقام ان يقال ان إخراج الأخيرتين  
 من المنطوق على وجهين أحدهما يوجب ما ذكرنا من اخصية المفهوم  
 أيضاً وذلك يمكن بوجهين أحدهما ان يقال ان المرتكز في الأدلة ان  
 عدم قابلية الأخيرتين للمك بالاعادة وأنه من الضروريات فيكون  
 تقييد الاعادة بعدم وقوع الالهم في المنطوق ظاهراً في ارادة  
 بيان حكم خصوص الأولىين من حيث وقوع الوهم وعدمه فيكون  
 الأخيرتين خارجة موضوعاً فيكون المفهوم صورة وقوع الوهم  
 في غير الأخيرتين موجب لعدم الاعادة فيخصص به عموم أدلة الحفظ  
 وثانيهما ان يقال ان الأدلة الدالة على لزوم البناء على الأكثر والعلاج  
 في الأخيرتين توجب تقييد الشرط في المنطوق بعدم وقوع الوهم  
 وعدم إمكان العلاج أو عدم كونها الأخيرتين فيكون الموضوع  
 حيداً أيضاً غير الأخيرتين وهي خارجة موضوعاً  
 لا حكماً  
 هذا ولكن الانصاف بعد ذلك كله ان هذا خروج عن ظاهر الرواية  
 وتوهمها سواء لخصوص حكم الأولىين وما في حكمها فقط فان التعبير  
 التعبير المذكور في الرواية يأتي عن ذلك كما لا يخفى على البصير بالان  
 فادلى ان يقال ان إخراج الأخيرتين من المنطوق إخراج حكمي  
 لا موضوعي وبعبارة أخرى ان أدلة اعتبار البناء على الأكثر

هذا ثاني الوجهين  
 منه



في صورة الشك في الاخيرتين واحبار اعتبار العلاج تخصص المنطوق وتوجب  
خروج الاخيرتين عن الحكم بالاعادة فاذا كان كذلك فالموضوع بعد عام  
للاخيرتين حيث القضية المنطوقية والعزم في المنطوق ذكر توطئة لان  
الموضوع بنفسه صار مختص في غير الاخيرتين فيكون المفهوم عام  
للاولس وللآخرين فيكون النسب بين المفهوم وتلك الادلة العموم  
والخصوص من وجه لان المفهوم يدل على اعتبار الوهم في الاولس  
وغوها والاخيرتين غير متعرض لحال حكم الشك وتلك الادلة تدل  
على لزوم العلم بالاولس وغوها سواء كان المحصل ظاهرا او شكا فاذا  
صار بينهما هذه النسبة فلا بد من الترجيح اما بالمرجحات الداخلية  
او الخارجية وسباقا فانه بيان المرجح في جانب المفهوم  
لا يقال انه لا بد من التطابق بين المفهوم والمنطوق وقد فرض ان  
المنطوق مختص في خصوص حكم الاولين وغوها فيلزم كون المفهوم كلك  
فلا تكون النسبة العموم والخصوص من وجه بل العموم والخصوص المطلق  
لانا نقول ان التحقيق المحقق ساق محله ان المفهوم تابع للقضية  
اللفظية وانه من الدلالة الالتزامية اللفظية لانه تابع لما هو  
المراد لبابل لما هو المراد بحسب ظاهر النظم فاذا كان الموضوع  
محسب المنطوق في اللفظية عام وان كان من حيث لنا المراد  
خاص فان المفهوم تابع لما هو ظاهر باصالة الحقيقة في اللفظية  
فيكون المراد في القام من المفهوم بيان اشتراك الاولين و  
الاخيرتين في الحكم بعدم الاعادة عند حصول الظن بها سعم لو كان  
الموضوع في القضية المفعولة غير عام لم يكن المفهوم عام كما عرفت  
سابقا فلما تابع كون المنطوق من حيث الحكم خاص والمفهوم  
عام لعدم الموضوع في المنطوق وانه ذكر الموضوع عاما توطئة

بيان حكم الاخيرتين  
عند وقوع الوهم

القضية  
م

بيان

بيان حكم الاخيرتين عند وقوع الوهم اترى ان من قال بخاتمة البر  
وتخصيص عموم المنطوق في ادلة الكبر بغير البر الكبر يتبدل ان البر اذا  
لم يكن كرا خارجة من عموم المفهوم ولا اطلق احد يلتزم به بل خروج  
الكبر من البر من المنطوق كان خروجا بالدليل المخصص والماء الموضوع  
باق على عموم بالنسبة الى قليل البر وامثال ذلك كثير فاذا ثبت  
عموم المفهوم وكانت النسبة بينها العموم والخصوص من وجه  
فنقول يمكن ان يقال الاولى تقدم المفهوم وتخصيص عدم ادلة اعتبار  
الحفظ بغير صورة وقوع الوهم وذلك انه لو لم تقدم المفهوم وتقدمت  
تلك الاخبار وتخصصنا المفهوم انحصار في الاخيرتين ولا يخفى في اعلو البصر  
استحسان ان يكون المفهوم لبيان حكم الاخيرتين والمنطوق  
بيان حكم الاولين بل يمكن القطع بعدم هذا التخصيص  
لذا مضافا الى المرجحات الخارجية من موافقة المشهور  
وعمل الاصحاب بالمفهوم بل لم ينسب الخلاف الا من  
ابن ادريس فاولى تقدم المفهوم والحكم باعتبار الوهم  
في عدد الركعات سطلنا وتخصيص ادلة اعتبار اليقين والحفظ  
في غير صورة حصول الظن كما لا يخفى وغا ذكرنا ينفع ما يقال  
ايضا ان الشك في الركعات يوجب الاعادة اذا لم يقع الوهم  
ولم يمكن العلاج اولم يقع الشك كما دللت عليه الاخبار العلانية  
وبجارية اخرى ان المنطوق ظاهر العموم اعني الحكم بالاعادة  
في صورة عدم وقوع الوهم وهذا الظهور مناف لما دل من جعل  
العلاج بالبلاء على الاكثر في الشك في الاخيرتين فيقتل الحكم بالاعادة  
بعدم وقوع الوهم وعدم العلاج فاذا تحقق القيد بان لم يقع  
الوهم ولم يمكن العلاج او اكتم ولم يفعله المكلف لزم الاعادة



وإذا كان <sup>حال</sup> المنطوق ذلك كان ظاهراً مختصاً بالآخرتين  
ومتضمني الموافقة بين المنطوق وبين المفهوم لابد  
لا بد أن يختص المفهوم بالآخرتين فلا يعيد لوقوع الزعم  
أو امتنع العلاج وأما الظن في الأوليين فليس كذلك فإزاد المفهوم  
لأنه خرج في المنطوق فبقى أدله اعتبار الحفظ واليقين  
على ما كانت عليه بلا معارض لأنك قد عرفت ما هو المشا  
من الرواية وأنه في مقام بيان العلاج بالظن في الشك في  
الركعات وبيان حكمه وجوداً وعدماً لا في مقام بيان  
حال خصوص الأوليين أو خصوص الآخرتين بل الحق أن  
المنطوق عام يختص بأدله اعتبار العلاج في الآخرتين  
تخصيصاً حكماً وبقى الموضوع في القضية على ما كان عليه عاماً  
فيكون المفهوم أيضاً عاماً فيكون التعارض من باب العموم والخصوص  
من وجه ويرجع على أدله اليقين والفظ بالمرجات الدخيلة  
والخارجية المندم ذكرها دستورها أيضاً تفصيلاً عند ذكرنا  
لا اعتبار الظن في الأفعال بل ويمكن أن يقال أنه لا تعارض  
بينها لأنه فرع كون المراد من اليقين في الأوليين اليقين الموضوعي  
وكونه صفة خاصة ويكون بهذا الاعتبار له مدخلية في  
الصحة والتأمل في تلك الأخبار يعطى خلاف ذلك ألا ترى  
إلى قوله أعد حتى تثبتها كيف علل الأمر بالاعادة باحراز  
وجود الركعات التركعات فليس المراد من اليقين والحفظ  
والاستيقان إلا احراز وجود الركعات إذ الصحة الواقعية  
تدور مدار وجودها الواقعي وهذا كثر المقامات التي  
اعتبر العلم فيها وبالجملة لا بعد دعوى كون الظاهر في جميع موارد  
اعتبار العلم كونه على وجه الطريقة لا الموضوعية والصحة  
الخاصة

الخاصة واعتبارها على بدن الوجه أقل قليل فالغالب فيه ما ذكرنا وإذا تحقق  
ذلك فلا معارض بين أدله اعتبار الاستيقان وأدله اعتبار الظن بل  
أدله اعتبار الظن حاكمه عليها إذ الظن يقدم مقام العلم الطريق  
وإنما بمنزلة حكم الشارع وربما أشار إلى ذلك كل من عبر في المقام  
بقوله وكان كالمعلم لا يقال لو سلمنا ذلك في العلم فلا بد من  
المراد من الظن الظن الطريق وأدله يمكن المراد به الظن الطريق  
جاء التعارض كما كان لأننا نقول الظن كالمعلم فيما ذكرنا في وجه  
الاستظهار  
ومما يدل بعمومه على المدعى رواية الحق بن عمار عن أبي عبد الله أنه قال إذا  
ذهب وهلك إلى الغمام ابد في كل صلاة فاحمد سجدتين بغير ركوع أفهمت  
قال نعم والضعف بنجر الشهرة والأمر سجدتي السهو فيها محمول على الاحتياط  
كما هو الحال في غيرها من الأخبار ومثله ما روت العامة عن النبي صلى الله عليه وآله  
المعبر بالشهرة بل بوجه كثير كما سيأتي أنه قال إذا احدثكم في الصلوة  
فليظنوا حتى ذلك إلى الصواب فليبين عليه وبالجملة التأمل في اعتبار  
الظن في الشائبة والثلاثية والأوليين من الرابعة ولم يكن كالأعموم مفهوم  
رواية صفوان عن أبي الحسن قال إذا كنت لا تدري كم صليت ولم يقع  
وهلك على شيء فاعد الصلوة لكن لا تأخذ بالسنة والدلالة كما لا يخفى على  
الخبر فتمت الدامنا إلى عدم الخلاف إلا من ابن أدرس بل الإجماع عليه حكى  
عن المصنف والخلاف والغيب والذكر ونقل الاتفاق عن الأصحاب حتى  
من ابن أدرس وحمل كلامه على إرادة الظن الابتدائي في الغير المبوق بالشك  
ولو صح ذلك لكان أوجه ضعفاً من الدعوى الأولى وأما الظن في الآخرتين  
فقد تطقت به الأخبار الكثيرة الصحيحة المتفق على العمل بها من الظن  
مضافاً إلى الإجماعات المنقول بل المحصل وعدم القول بالفصل  
فإن كل من قال محسناً في الأوليين فهو ما قال به في الآخرتين



واما الظن في الافعال فهو ما ظن بالفعل <sup>او بالترك</sup> وعلى التقديرين  
 اما قبل تجاوز المحل او بعده اما اذا كان ظنا بالفعل بعد تجاوز المحل  
 فلا عثرة في التكلم فيه لان الشك فيه معتبر وقاعدة الشك بعد التجاوز  
 محله فكيف لو كان ظن بالفعل بعد التجاوز فانه اولى بالاعتبار  
 واما لو كان الظن بالفعل قبل تجاوز المحل فهو محل للكلام واما الظن  
 بالعدم فاما اذا كان قبل التجاوز عن المحل فلا بد من اتيان الفعل  
 على مقتضى الظن والقاعدة فلا عثرة ايضا في التقصير له  
 واما اذا كان بعد التجاوز فلهذا ايضا محل الكلام فانه محض الكلام  
 في الظن بالفعل واتيائه قبل التجاوز والظن بالترك بعد  
 التجاوز لا غير فاعلم ان الظاهر من كلام الفقهاء بل المصنف به من  
 غير واحد كون الظن هنا كالعلم وقد صرح بالاجماع عليه في المصاحح  
 والخلاف والغنية والذكرى بل لا يبعد تحصيله في خصوص المقام  
 ولم يعرف الخلاف فيه من احد حتى من ابن ادرس كما لا يخفى  
 على المستمع فاذا كان الاجماع محققا في المقام كان هو العدة  
 وهو الجابر للروايات الدالة على ذلك مثل رواية الحق بن  
 عمار عن ابي عبد الله <sup>عنه</sup> اذا ذهب وهدك الى التمام ابدل في كل  
 صلاة فاسجد محل ينين بغير ركوع اخبرته قال نعم ودلالة ظاهره  
 والامر بسجد في السهو محمول على الاستحباب كما عرفت سابقا ومثل  
 النبوي المنجز بالاجماع في المقام المتقدم ذكره اذا شك احدكم في الصلوة  
 فانيض احرى ذلك الى الصواب فايضني عليه <sup>استدل</sup> واستدل  
 عليه في المقام بعدم تحقق اليقين غالبا وكون تحصيل العلم حرج  
 وعسروا في الرياض من انه لا عسر لاسع الكثرة وسعها يرتفع  
 حكم الشك في غير محله اذ المراد من الكثرة في هذا المقام ليس

على ان الظن بالتام  
 ابل موجب للصحة  
 والاعتبار

ذلك المعنى

ذلك المعنى الذي قد يصير به المصلحة كثير الشك لتعود الجنبية  
 بل المراد انه لو لم يكن الظن معتبرا كان ذلك عسرا على جمع المكلفين  
 لان نوعهم لا يحصل لهم اليقين بل لو تأمل المكلف لا يكاد يحصل  
 منه صلوة بغيره فليس ذلك من المرض والحالة الموجبة لتعود  
 الشيطان الجنبية بل هو امر نوعي لنوع المكلفين وثنان للشرعية  
 السهلة السهم وقد استشهد وتلقى بالقبول كون المرء متعبا  
 بظنه وربما استدل على ذلك باجاء في رجوع المأموم الى الامام ورجوع  
 الامام الى المأموم اذ لا يحصل لهما الا الظن ويؤيده ما ورد  
 ان المصلحة من الفعل اذكر فانه يورث ظنا بغيره ما يدرسه  
 مثل ما ذكر في تكملة الانتفاع انه <sup>يوجد</sup> بعد ان يتذكر كما  
 المصلحة من جهه كونها اول صلوته ولذا ورد عنهم عظم انه  
 اذا استيقن ان تركها فاليعد ولكن كيف يستيقن وفي  
 صحه النزيل <sup>استم</sup> قائما فلا ادرى ركعت ام لا  
 قال عليه السلام بل ركعت فامض فان ذلك من الشيطان  
 والظاهر ظن حصوله من قوله استم قائما ومثله ما في الصحيح  
 فيمن اهوى الى السجود وشك في الركوع قال نعم قد ركع وظاهره  
 ظن الركوع وجهه على بن جعفر في سؤاله عن اخيه قال الرجل  
 سهوتم يظن فيبني على ما ظن الى اخر الحديث وظاهره  
 ان البناء على الظن في الصلوة من الامور المسئلة المتلقات  
 من الشرع المفروغ عنها وقد قررته على ذلك الامام وفي الكتاب  
 وعدم العلم <sup>بمن</sup> الظن في كلام علي بن جعفر لا يوجب سقوط الاستدلال <sup>لان</sup>

اعتبار اليقين وعلى  
 اعتبار الظن

طلاق



